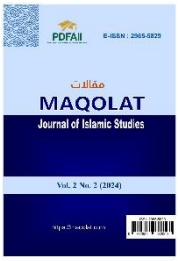

MAQOLAT: Journal of Islamic Studies
Journal website: https://maqolat.com/

ISSN : 2985-5829 (Online)
DOI: https://doi.org/10.58355/maqolat.v4i3.226

Vol. 4, No. 3 (2026)
pp. 246-262

Research Article

مشكلة عمالة الأطفال في بنغلاديش : الأسباب والحلول

Aflatunal Kausar
International Islamic University Chittagong, Bangladesh; aflatunkausar@gmail.com

Copyright © 2026 by Authors, Published by **MAQOLAT**: **Journal of Islamic Studies**. This is an open access article under the CC BY License https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Received : April 08, 2026
Revised : May 26, 2026
Accepted : June 25, 2026
Available online : July 12, 2026

How to Cite: Aflatunal Kausar. (2026). The Issue Of Child Labor In Bangladesh: Causes And Solutions. *MAQOLAT: Journal of Islamic Studies*, *4*(3), 246–262. https://doi.org/10.58355/maqolat.v4i3.226

The Issue Of Child Labor In Bangladesh: Causes And Solutions

Abstract. Child labour remains a significant challenge, both globally and locally, despite the provisions of numerous international and Arab laws. Globally, for example, children under the age of fifteen cannot be employed, and those under eighteen cannot work in hazardous jobs except in cases of dire necessity. It is crucial to gather information and statistics on child labour, its locations, risks, and areas of operation, in order to develop policies and strategies to address these issues. The phenomenon of child labour is a problem that affects all societies, whether developing or more advanced, regardless of their level of progress, development, or prosperity. No society is immune, regardless of its level of development or progress, or its efforts to reduce or eliminate it. In fact, it has numerous negative consequences for children, depriving them of the natural development of childhood, the fulfilment of their essential needs, and the development of their mental, physical, psychological, and aesthetic abilities. These children are excluded from the world of childhood. Recent figures indicate that there are more than 285 million working children worldwide. All societies, regardless of their stage of development, are susceptible to this phenomenon. Despite the importance of international law, it is not always practical or applicable in poor or developing countries. Authorities have warned us of the growing scale of the problem, and we have witnessed new forms of exploitation in all areas of work,

even the cheapest. This phenomenon is a danger, and to prevent it, we need to understand its causes and how various factors contribute to it.

Keywords: Child Labour, Bangladesh, Poverty, School Dropout, Children's Rights, Social Solutions

الملخص

تُعَدّ عمالة الأطفال من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات عالميًا ومحليًا، بالرغم من تعدد القوانين الدولية والعربية التي تسعى إلى الحد منها. فوفقًا للمعايير الدولية، لا يجوز تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة، كما يُمنع تشغيلهم في الأعمال الخطرة قبل سن الثامنة عشرة، إلا في حالات الضرورة القصوى. وتبرز أهمية جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بعمالة الأطفال—من حيث أماكن انتشارها، مخاطرها، وقطاعات العمل التي ينخرط فيها الأطفال—بوصفها خطوة أساسية لصياغة سياسات واستراتيجيات فعّالة للحد من هذه الظاهرة .إن ظاهرة عمالة الأطفال تمثل مشكلة عابرة للحدود تصيب المجتمعات على اختلاف درجات نموّها وتقدمها؛ فلا يكاد يخلو مجتمع مهما بلغ مستوى تطوره من آثارها. فهذه الظاهرة تخلّف نتائج خطيرة على الأطفال، إذ تحرمهم من النمو الطبيعي، وإشباع احتياجاتهم الأساسية، وتنمية قدراتهم العقلية والجسدية والنفسية والجمالية، مما يجعلهم خارج نطاق الطفولة الحقيقية. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن عدد الأطفال العاملين في العالم يتجاوز 285 مليون طفل. وعلى الرغم من أهمية التشريعات الدولية، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة في الدول الفقيرة أو الأقل نموًا، حيث تظهر أنماط جديدة من الاستغلال في مختلف مجالات العمل، بما في ذلك الأعمال البسيطة أو منخفضة الأجر. ولتجنّب تفاقم هذه الظاهرة، لا بدّ من دراسة أسبابها والعوامل المؤدية إليها دراسة معمقة.

الكلمات المفتاحية :عمالة الأطفال، بنغلاديش، الفقر، التسرب المدرسي، حقوق الطفل، الحلول الاجتماعية.

أولاً: المقدمة

تعد مشكلة عمل الأطفال من المشكلات المنتشرة في كل دول العالم، سواء كانت غنية أو فقيرة، متقدمة أو نامية أي أن هذه الظاهرة موجودة في كل مكان تقريبا. ورغم أن كثيرا من الدول تحأول التقليل منها أو إنهائها، إلا أنها ما زالت موجودة وتسبب مشكلات كثيرة. فعمل الأطفال يمنعهم من العيش بطفولتهم الطبيعة، ويرحمهم من اللعب والتعلم والنمو الجسدي والعقلي السليم، ويجعل حياتهم وصعبة وخطرة. وتشير الإحصاءات إلى أن هناك من 285 مليون طفل يعملون في العالم. وتأثر جميع الدول بهذه الظاهرة ،لكنها تكون أكثرانتشارا في الدول الفقيرة بسب قلة المال وضعف القوتنين وعدم تطبيقها بشك جيد. وتظهرالتقرير كل سنة أن عدد الأطفال العاملين يزداد، وأن هناك أنواعا جديدة من

الأعمال الصغيرة والبسيط. ولهذا تعتبر ظاهرة عمل الأطفال خطيرة جدا، ويجب أن نبحث في أسبابها ونتائجها، وأن نعرف ما هي القوانين والحلول التي يمكن أن تساعد في تقليلها أو إنهائها.

ثانياً: مشكلة البحث

على الرغم من وجود قوانين وطنية واتفاقيات دولية تحظر تشغيل الأطفال، إلا أن عمالة الأطفال ما تزال منتشرة على نطاق واسع في بنغلاديش.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما الأسباب التي تؤدي إلى انتشار عمالة الأطفال في بنغلاديش؟ وما الحلول الممكنة للحد منها في ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي؟

ثالثاً: أهمية البحث:

يُعَدّ هذا البحث من الدراسات ذات الأهمية البالغة لما يتناوله من قضية تمسّ واقع المجتمع البنغلاديشي ومستقبله، وهي قضية عمالة الأطفال. وفيما يلي توضيحٌ لأهم النقاط التي تُبرز أهمية هذا البحث:

إبراز حجم وخطورة الظاهرة على المجتمع البنغلاديشي:

تُعَدّ ظاهرةُ عمالةِ الأطفال من أخطر المشكلات الاجتماعية المعاصرة التي تُواجِه دولةَ بنغلاديش، لما تُخلِّفه من آثارٍ بنيوية تمسّ مستقبل المجتمع واستقراره. إذ يُحرَم الأطفالُ من حقوقهم الأساسية في التعليم والنمو السليم، مما يُفضي إلى استمرار دوائر الفقر والجهل داخل المجتمع، ويُعطّل مَسارات التنمية البشرية والاقتصادية. كما تكشف الدراسات عن انتشار هذه الظاهرة في قطاعات عدة داخل المناطق الريفية والحضرية على حدٍّ سواء، الأمر الذي يُبرز الحاجة المُلحّة إلى معالجتها بآلياتٍ قانونية واجتماعية تُعيد للأطفال مكانتهم الطبيعية داخل مسار التنمية الوطنية (أبو رمان، 2019؛ أبو عوض، 2021؛ الزعبي، 2017).

الإسهام في وضع حلول و اقعية تتناسب مع بيئة بنغلاديش الثقافية والاقتصادية:

كما يهدف هذا البحث إلى تقديم حلولٍ عملية تأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية والاقتصادية للمجتمع البنغلاديشي؛ ذلك أن الحلول الجاهزة أو المستوردة قد لا تتناسب مع الواقع المحلي، مما يحدّ من فاعليتها في معالجة ظاهرة عمالة الأطفال. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتطرح مقترحات مبنية على

تحليلٍ علمي لطبيعة الفقر، وسوق العمل، ومستوى الوعي المجتمعي، بما يسهم في تعزيز فعالية الجهود الوطنية للحد من انتشار هذه الظاهرة (الزعبي، 2017؛ خلف، 2020).

كما تتجلى أهمية هذا البحث في كونه مرجعًا معلوماتيًا داعمًا لصُنّاع القرار والمؤسسات الحكومية والأهلية والدولية، إذ يُزوّدهم ببياناتٍ موثوقة وتحليلاتٍ منهجية تُعينهم على اتخاذ قرارات دقيقة تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع. فالتدخل المهني في مواجهة عمالة الأطفال يتطلّب رؤى استراتيجية مبنية على معرفة علمية راسخة، قادرة على تحقيق برامج واقعية قابلة للتنفيذ ميدانيًا (أبو عوض، 2021؛ العلي، 2018).

وعليه، فإن هذا البحث لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يمثّل خطوةً عملية نحو بناء مجتمعٍ أكثر عدلاً وإنصافًا، يُصان فيه حق الأطفال في التعليم والحماية والحياة الكريمة.

رابعا: أهداف البحث :

تُعَدّ عمالة الأطفال في بنغلاديش قضية اجتماعية واقتصادية معقدة تُلقي بظلالها على مستقبل الأجيال الناشئة، وتشكّل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة في البلاد. ورغم الجهود المتواصلة للحد من هذه الظاهرة، فإن انتشارها لا يزال واسعًا في العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويهدف هذا البحث إلى معالجة مجموعة من المحاور الأساسية، من أبرزها:

1. **تحديد مفهوم عمالة الأطفال** من خلال تقديم تعريف دقيق يميز بين العمل المقبول الذي يُسهم في تنمية الطفل دون المساس بحقوقه، وبين العمل الضار الذي يؤثر سلبًا على نموه وحياته.
2. **تحليل الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال**، عبر دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الفقر، وتدني مستويات التعليم، والبطالة بين البالغين، والضغوط الأسرية.
3. **بحث تأثير عمالة الأطفال على التعليم**، وذلك من خلال مناقشة آثار العمل المبكر على التحصيل الدراسي، وارتفاع معدلات التسرب، وتراجع الفرص المستقبلية في سوق العمل.
4. **دراسة الآثار الصحية والنفسية** التي يتعرض لها الأطفال العاملون، بما في ذلك المخاطر الجسدية، والأمراض المهنية، والاضطرابات النفسية الناتجة عن ظروف العمل القاسية وغير الآمنة.
5. **تقييم القوانين والتشريعات الدولية والمحلية** المتعلقة بعمالة الأطفال، مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية، واتفاقية حقوق الطفل، مع تحليل مدى تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع.
6. **تحليل دور الفقر وعدم المساواة** باعتبارهما من العوامل الرئيسة المحركة للظاهرة، والبحث في مدى إمكانية الحد من عمالة الأطفال من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأسر.
7. **تسليط الضوء على دور الحكومات والمنظمات غير الحكومية** في الحد من الظاهرة وتوفير حماية أكبر للأطفال، عبر برامج الدعم الاجتماعي، والمبادرات التعليمية، وحملات التوعية.

8. **تقديم تحليل إحصائي لحجم الظاهرة** من خلال استعراض بيانات ونسب انتشار عمالة الأطفال محليًا وعالميًا، وتحديد الفئات الأكثر تأثرًا بها.
9. **استعراض الحلول والتوصيات العملية** للقضاء على الظاهرة، مثل تعزيز جودة التعليم، ودعم الأسر الفقيرة، وإيجاد بيئات آمنة للأطفال.
10. **دراسة نماذج وتجارب ناجحة** في مكافحة عمالة الأطفال في بعض الدول، بهدف استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في السياق البنغلاديشي.

خامساً: أسئلة البحث

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي تُسهم في فهم ظاهرة عمالة الأطفال في بنغلاديش من مختلف الجوانب، ويمكن عرض هذه الأسئلة على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما أبرز أشكال عمالة الأطفال المنتشرة في بنغلاديش؟

تشهد بنغلاديش انتشارًا واسعًا لأشكال متعددة من عمالة الأطفال، حيث يعمل بعضهم في المصانع الصغيرة، وورش الخياطة، وصناعة الطوب، بينما ينخرط آخرون في أعمال الشوارع كباعة متجولين أو عمال نظافة. كما يعمل عدد منهم في القطاع الزراعي أو في المنازل كمساعدين منزليين. وتُعدّ هذه الأعمال مرهقة وتتجاوز قدراتهم الجسدية والعقلية، مما يعرضهم لمخاطر صحية ونفسية خطيرة تؤثر على نموهم الطبيعي.

السؤال الثاني: ما العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدفع الأطفال إلى العمل؟

ترتبط ظاهرة عمالة الأطفال بمجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل الأسري، مما يدفع الأسر إلى الاعتماد على عمل الأطفال لتأمين الاحتياجات الأساسية. كما تساهم بعض المعتقدات الثقافية والاجتماعية في تعزيز هذه الممارسة، إذ يُنظر إلى عمل الطفل باعتباره تدريبًا مبكرًا على تحمل المسؤولية، إلى جانب ضعف الوعي بأهمية التعليم وعدم إدراك حقوق الطفل الأساسية.

السؤال الثالث: ما الجهود الحكومية والمنظماتية المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة؟

قدمت الحكومة البنغلاديشية عددًا من المبادرات الرامية إلى الحد من عمالة الأطفال، من بينها إصدار قوانين تمنع تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة، وتوفير برامج دعم مالي للأسر لتشجيعها على إلحاق أطفالها بالمدارس. كما تلعب المنظمات المحلية والدولية دورًا مهمًا في نشر الوعي المجتمعي حول مخاطر عمالة الأطفال، وتوفير برامج تعليمية وتأهيلية تهدف إلى reintegration الأطفال العاملين في المجتمع بصورة صحية وآمنة.

السؤال الرابع: ما الاستراتيجيات المقترحة للحد من عمالة الأطفال مستقبلاً؟

تشمل الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة الظاهرة تعزيز فرص التعليم الجيد والمجاني لجميع الأطفال، وتوسيع برامج الدعم الاقتصادي للأسر الفقيرة للحد من اعتمادها على دخل الأطفال. كما يُعدّ تشديد الرقابة على أصحاب العمل وتطبيق التشريعات بصرامة من الخطوات الضرورية، إضافة إلى تكثيف حملات التوعية بحقوق الطفل لضمان نموه السليم وقدرته على الإسهام الفاعل في المجتمع مستقبلاً.

سابعاً: هيكل البحث

المبحث الأول: مفهوم العام لعمالة الأطفال

تعريف عمالة الأطفال وأشكالها:

يُعدّ مفهوم عمل الأطفال من المفاهيم الحديثة نسبيًا، إذ لم يكن معروفًا لدى الأمم القديمة بوصفه مصطلحًا محددًا، رغم مشاركة الأطفال العملية في مختلف أنشطة الحياة اليومية. وبالتالي فإن غياب المصطلح لا يعني أبدًا غياب ممارسة العمل من قبل الأطفال. وقد بدأ استعمال هذا المفهوم في بدايات القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية واتساع ظاهرة تشغيل الأطفال في المصانع والمناجم، كما ساهم تطوّر الدراسات النفسية والعلوم التربوية في بلورة هذا المفهوم والاهتمام بحقوق الطفل ونموه (أبو الريش، 2016؛ خلف، 2012).

أولًا: تعريف عمالة الأطفال

1. تعريف العمل لغةً:

يشير العمل في اللغة إلى الفعل والمهنة؛ فيُقال :عمل الرجل عملًا، أي قام بعمل أو اتخذ حرفة، ويُجمع على أعمال .كما يطلق وصف رجل عمل على الشخص المتصف بالجد والاجتهاد، أما العمالة فهي رزق العامل، وتُقرأ بضم العين أو فتحها أو كسرها (مرسي، 2015).

2. تعريف العمل اصطلاحًا:

يُعرّف العمل بأنه كل جهد مشروع يبذله الإنسان بصورة مقصودة ومنظمة، سواء كان جهداً بدنيًا أو ذهنيًا أو مزيجًا بينهما، بهدف تحقيق منفعة اقتصادية مادية أو معنوية (سلامة، 2018).

تعريف الطفل

تعريف الطفل لغةً:

الطفل هو صغير الإنسان أو الحيوان، ويُطلق على الذكر والأنثى، ويُجمع على طفال وأطفال .وقد يُستعمل لفظ الطفل للدلالة على الجمع أيضًا، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النور: 31] (الدليمي، 2014).

يُعرَّف الطفل اصطلاحًا بأنه الفرد منذ ولادته إلى أن يبلغ سن الرشد، وهو تعريف يتوافق مع ما ذهب إليه عدد من الباحثين في مجالات علم الاجتماع وعلم التربية (الدليمي، 2014؛ خلف، 2012).

أما عمالة الأطفال بوصفها تركيبًا إضافيًا، فهي تُعرَّف بأنها النشاطات الاقتصادية التي يؤديها الطفل سواء لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر بأجر أو دون أجر، وفي مختلف مجالات العمل المتاحة في المجتمع (أبو الريش، 2016). ويتّضح من هذا التعريف أن الاستعمال المعاصر لمصطلح "العمالة" يشير إلى العمل ذاته، مع أنّ مدلول الكلمة في اللغة يرتبط بأجر العامل، مما يجعل استعمالها للدلالة على العمل نوعًا من المجاز اللغوي، كما هو الشأن في لفظ "الجعالة" الذي يُستعمل للدلالة على العقد والأجر معًا (مرسي، 2015).

وقد ميّز بعض الباحثين التربويين والاجتماعيين بين مصطلحي تشغيل الأطفال وعمالة الأطفال، حيث يرون أن عمالة الأطفال تشير إلى العمل الاستغلالي الذي يسيء إلى الطفل نفسيًا أو جسديًا أو اجتماعيًا، في حين أن تشغيل الأطفال أو عملهم قد يكون إيجابيًا إذا حقّق منفعة تعليمية أو مهنية أو مهارية للطفل (السليمان، كما نقله أبو الريش، 2016). غير أن هذا التفريق يبقى اصطلاحًا خاصًا، إذ إن الأصل في التعريف أن يهدف إلى بيان حقيقة الشيء وماهيته دون الخوض في آثاره أو أحكامه. ولهذا فقد اعتمدت أغلب الدراسات الاجتماعية التربوية على اعتبار هذه المصطلحات مترادفة الدلالة أينما وردت في سياق البحث (مرسي، 2015).

نظرة عامة على وضع الأطفال العاملين في بنغلاديش

يعمل عدد كبير من الأطفال في بنغلاديش بسبب الفقر، وضغط احتياجات الأسرة، والتسرّب من المدرسة، حيث يُشغَّل الأطفال في المصانع الصغيرة والمطاعم والمنازل، وهو ما ينعكس سلبًا على تعليمهم وصحتهم ونموهم الطبيعي (عبد العزيز، 2017).

الإحصاءات الرسمية والدولية حول حجم الظاهرة:

تشير الإحصاءات الرسمية والدولية ومنها تقديرات منظمة العمل الدولية إلى وجود ما بين 5إلى 7 ملايين طفل عامل في بنغلاديش، يعمل الكثير منهم في مهن خطرة وغير آمنة، بما يشكل تهديدًا مباشرًا لسلامتهم الجسدية والنفسية (أبو الريش، 2016؛ سلامة، 2018).

تاريخ ظهور عمالة الأطفال:

يُعدّ تاريخ عمالة الأطفال تاريخًا قديمًا ارتبط بتطور المجتمعات البشرية ونظمها الاقتصادية؛ إذ كان الأطفال يشاركون في الأعمال الزراعية والحرف التقليدية داخل الأسرة دون وجود مفهوم قانوني أو اجتماعي خاص بعمالتهم، لأن ذلك كان يُنظر إليه بوصفه جزءًا من التنشئة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة (عبد الفتاح، 2001). غير أنّ التحوّل الجوهري ظهر مع **الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر**، حيث انتشرت المصانع الكبرى والمناجم التي تطلّبت أعدادًا كبيرة من العمال، فتمّ

الاعتماد على الأطفال نظرًا لانخفاض كلفة تشغيلهم وسهولة إخضاعهم، مما أدى إلى انتشار ظروف عمل قاسية أثارت انتقادات اجتماعية واسعة (عباس، 2011). ومع تطوّر العلوم التربوية والنفسية، خصوصًا في بدايات القرن العشرين، برزت نظرة جديدة للطفولة باعتبارها مرحلة تحتاج إلى الحماية والرعاية، الأمر الذي دفع الحكومات والهيئات الدولية إلى وضع تشريعات تقيد عمالة الأطفال وتحظر أشكالها الخطرة، مما أسهم في تشكيل المفهوم الحديث لعمالة الأطفال بوصفها ظاهرة اجتماعية واقتصادية تستدعي التدخل والتنظيم (الأنصاري، 2005).

المبحث الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية إلى عمالة الأطفال

تُعَدُّ عمالةُ الأطفال من الظواهر الاجتماعية الخطيرة المنتشرة في العديد من المجتمعات النامية، وهي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتشابكة التي تختلف حدّتها من مجتمع لآخر، لكنها تتفق في جوهرها ودوافعها العامة (الخطيب، 2018). وفيما يلي أهم هذه الأسباب بتفصيلٍ موجز:

أولاً: الأسباب الاقتصادية

يُعَدّ الفقر من أبرز الدوافع التي تُجبر الأطفال على دخول سوق العمل في سنٍّ مبكرة، إذ تجد الكثير من الأسر نفسها عاجزةً عن تلبية احتياجاتها الأساسية من مأكلٍ وملبسٍ ومسكن، فيصبح عمل الطفل وسيلةً لتعزيز دخل الأسرة (الزيود، 2015). كما تؤدّي البطالة بين الكبار وتدنّي الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة إلى زيادة اعتماد الأسرة على دخل الأطفال، مما يجعل عمل الطفل خيارًا اقتصاديًا لا يمكن الاستغناء عنه.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية والثقافية

تسهم العادات والتقاليد الاجتماعية في ترسيخ ظاهرة عمالة الأطفال، حيث يعتقد بعض الآباء أن عمل الطفل منذ الصغر يُكسبه مهاراتٍ وخبرةً تساعده في المستقبل، أو أنه يمثل صورةً من صور الرجولة المبكرة (الجوهري، 2012). كما يساهم كبر حجم الأسرة وكثرة الأبناء في زيادة الأعباء المعيشية، مما يدفع بعض الأسر إلى إرسال أطفالها للعمل. ويُضاف إلى ذلك ضعف الوعي المجتمعي بمخاطر عمالة الأطفال الصحية والنفسية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الظاهرة عبر الأجيال.

ثالثاً: الأسباب التعليمية

يلعب ضعف النظام التعليمي دورًا مهمًا في تفاقم الظاهرة، إذ تؤدي قلة المدارس في المناطق الريفية والنائية إلى حرمان أعداد كبيرة من الأطفال من فرص التعليم (الحكيمي، 2017). كما أن تدنّي جودة التعليم وضعف البيئة الدراسية الجاذبة يؤديان إلى عزوف الأطفال عن الدراسة والتحاقهم بسوق العمل. وتُعدّ ظاهرة التسرب المدرسي نتيجةً طبيعية لضغوط اقتصادية واجتماعية تدفع الطفل إلى تفضيل العمل على الدراسة.

رابعاً: الأسباب القانونية والإدارية

تتمثل هذه الأسباب في ضعف تطبيق القوانين التي تحظر تشغيل الأطفال أو غياب الرقابة الفاعلة على بيئات العمل، حيث تبقى التشريعات في كثير من الأحيان مجرد نصوص مكتوبة دون تنفيذ فعلي (الشمري، 2019). كما يستغل بعض أصحاب العمل هذا الضعف لتشغيل الأطفال بأجور زهيدة ولساعات طويلة، دون توفير أي شروط للسلامة أو الرعاية. ويزيد ضعف الوعي القانوني لدى الأسر والأطفال من انتشار هذه الممارسات.

وباختصار، إن عمالة الأطفال ليست نتيجة سبب واحد، بل هي حصيلة تفاعلٍ معقّدٍ بين عوامل اقتصادية واجتماعية وتعليمية وقانونية، ويتطلب الحد منها تضافر جهود الدولة والمجتمع ومؤسسات التعليم والإعلام لضمان بيئة آمنة وكريمة لجميع الأطفال (الخطيب، 2018).

المبحث الثالث: الآثار السلبية لعمالة الأطفال

أولاً: الآثار النفسية والاجتماعية على الطفل

تترك عمالة الأطفال آثارًا عميقة على نفسية الطفل وسلوكه الاجتماعي، حيث يفقد الطفل الذي يُجبر على العمل في سن مبكرة إحساسه بالأمان وطفولته، ويعيش تحت ضغط نفسي يفوق قدراته العقلية والنفسية (الخطيب، 2018). وغالبًا ما يتعرض لسوء المعاملة من أصحاب العمل أو الزبائن، مما يولّد لديه شعورًا بالدونية والخوف والعزلة. كما أن انخراطه في بيئة عمل قاسية يجعل الطفل يكتسب سلوكيات سلبية مثل العدوانية أو الكذب أو الانطواء (الجوهري، 2012).

من الناحية الاجتماعية، يحرم العمل المبكر الطفل من التفاعل الطبيعي مع أقرانه في المدرسة والحي، فينمو منعزلاً ويفتقر إلى مهارات التواصل والتعاون، ومع مرور الوقت يفقد ثقته بنفسه ويشعر بعدم الانتماء إلى المجتمع، ما يؤثر سلبًا على استقراره النفسي ومستقبله الاجتماعي (الحكيمي، 2017).

ثانيًا: الآثار الصحية والجسدية

تؤدي ظروف العمل القاسية إلى إصابة الأطفال بأمراض وإعاقات مختلفة. فالعمل في المصانع أو الورش أو الشوارع يعرضهم للغبار والمواد الكيميائية والحرارة أو البرودة الشديدة، ما يؤدي إلى مشاكل في الجهاز التنفسي وآلام في العظام والعضلات، بالإضافة إلى مشكلات في النظر والسمع (الزيود، 2015). كما أن العمل البدني المرهق يضعف نموهم الجسدي ويقلل مناعتهم ضد الأمراض، إضافةً إلى تعرضهم لسوء التغذية بسبب تدني الأجور وعدم انتظام الطعام، ما يترك آثارًا طويلة الأمد على صحتهم العامة (الشمري، 2019).

ثالثًا: الآثار الاقتصادية على الدولة والمجتمع

لا تقتصر أضرار عمالة الأطفال على الفرد فقط، بل تمتد لتشمل المجتمع بأسره. فالطفل المحروم من التعليم ويقضي سنواته في العمل يصبح في المستقبل عاملاً محدود المهارة، ما يضعف

إنتاجية المجتمع ويقلل من كفاءته الاقتصادية (الخطيب، 2018). كما يكرّس انتشار هذه الظاهرة دائرة الفقر، حيث يصبح الأطفال العاملون اليوم آباءً فقراء في المستقبل، موروثين الفقر والحرمان لأبنائهم. من جانب آخر، يؤدي الاعتماد على الأطفال كأيدٍ عاملة رخيصة إلى تقليص فرص العمل أمام الكبار، ويشجع بعض أصحاب العمل على استغلالهم لتحقيق أرباح غير مشروعة، ما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية ويبطئ النمو الوطني نتيجة غياب العنصر البشري المؤهل والمتعلم (الحكيمي، 2017).

المبحث الرابع: الجهود المبذولة والحلول المقترحة

تُعَدُّ قضية عمالة الأطفال من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تستدعي تضافر الجهود من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية على حدٍّ سواء، وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من الدول والمنظمات الدولية للحدّ من انتشار هذه الظاهرة التي تهدد مستقبل الأجيال القادمة (الخطيب، 2018). وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة والحلول المقترحة في هذا المجال:

أولاً: الجهود الحكومية

تسعى الحكومات إلى مكافحة عمالة الأطفال من خلال وضع تشريعات صارمة تنظم سنّ العمل وتحدد مجالاته بما يضمن حماية الأطفال من الاستغلال، وتنفيذ برامج اجتماعية لدعم الأسر الفقيرة حتى لا تضطر إلى إرسال أطفالها إلى سوق العمل (الزيود، 2015). وتشمل هذه الجهود سنّ القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال دون السن القانونية، ومتابعة تنفيذها عبر الجهات المختصة، بالإضافة إلى توفير التعليم المجاني والإلزامي لضمان بقاء الأطفال في المدارس. كما تقوم بعض الحكومات بإطلاق مبادرات توعية عبر وسائل الإعلام والمدارس لتعريف الأسر بمخاطر هذه الظاهرة وآثارها على المجتمع (الجوهري، 2012).

ثانيًا: جهود المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية

تلعب المنظمات غير الحكومية، سواء المحلية منها أو الدولية، دورًا حيويًا في التصدي لعمالة الأطفال. فهذه المنظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية (ILO) تعمل على تنفيذ مشاريع لحماية حقوق الطفل وتوفير بيئة آمنة له (الحكيمي، 2017). وتقوم هذه الجهات بتقديم الدعم المادي والتقني للحكومات، والمساعدة في تنفيذ برامج تعليمية ومهنية للأطفال العاملين لإعادة دمجهم في المجتمع. كما تسهم في جمع البيانات والإحصاءات حول الظاهرة ونشر التقارير الدورية التي توضح حجم المشكلة وأسبابها، بما يساعد على وضع خطط فعالة للحد منها.

ثالثاً: الحلول المقترحة

لمواجهة هذه الظاهرة، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول الواقعية والمستدامة التي تضمن حماية الأطفال وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن أبرزها:

1. **تعزيز التعليم المجاني والإلزامي:** التعليم هو الأداة الأقوى لمكافحة عمالة الأطفال، فكلما حصل الطفل على فرصة تعليمية جيدة، قلت احتمالية دخوله إلى سوق العمل في سنٍّ مبكرة. لذا ينبغي تحسين جودة التعليم وتوفيره مجانًا لجميع الأطفال دون تمييز (الشمري، 2019).
2. **دعم الأسر الفقيرة ماليًا:** يُعَدُّ الفقر السبب الرئيس وراء عمالة الأطفال، لذا تأتي أهمية توفير برامج دعم مادي ومعونات اجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود، لتتمكن من تلبية احتياجاتها دون الاعتماد على دخل أطفالها (الخطيب، 2018).
3. **تطبيق صارم لقوانين العمل:** وجود القوانين وحده لا يكفي، بل يجب تفعيلها ومراقبة تنفيذها بشكل دوري، وفرض عقوبات واضحة على كل من يشغل الأطفال أو يستغلهم بأي شكل من الأشكال (الزيود، 2015).
4. **حملات توعية مجتمعية حول مخاطر الظاهرة:** الوعي المجتمعي هو الأساس في تغيير السلوكيات السلبية، لذا ينبغي تنظيم حملات إعلامية وتثقيفية لتوعية الأسر وأصحاب العمل بخطورة عمالة الأطفال على صحتهم ومستقبلهم (الجوهري، 2012).
5. **تشجيع القطاع الخاص على الالتزام بمعايير خالية من عمالة الأطفال:** يتعين على الشركات والمؤسسات الخاصة الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية، وضمان أن تكون منتجاتها وخدماتها خالية تمامًا من أي شكل من أشكال استغلال الأطفال في العمل (الحكيمي، 2017).

إن مكافحة عمالة الأطفال ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي واجب جماعي يشارك فيه الدولة والمجتمع والمنظمات المدنية والقطاع الخاص، ولا يمكن القضاء على هذه الظاهرة إلا بتعاون الجميع في إطار من الوعي والمسؤولية، وبسياسات شاملة تضمن العدالة الاجتماعية وتحمي حق كل طفل في التعليم والحياة الكريمة (الخطيب، 2018).

ثامناً: النتائج المتوقعة

تُعَدّ هذه الدراسة خطوة علمية مهمة تهدف إلى تقديم فهم شامل ومتكامل لظاهرة عمالة الأطفال في بنغلاديش، من خلال تحليل الأسباب، وتقييم السياسات، واقتراح حلول واقعية قابلة للتنفيذ (الخطيب، 2018). وفيما يلي أبرز النتائج المتوقعة:

الوصول إلى فهم عميق لأسباب الظاهرة في السياق البنغلاديشي

من المتوقع أن تُسهم الدراسة في كشف الجذور الحقيقية لعمالة الأطفال في المجتمع البنغلاديشي، من خلال ربط العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل. فالفقر وغياب العدالة الاجتماعية وضعف الوعي الأسري تعد من أبرز الأسباب التي تكرّس هذه الظاهرة (الزيود، 2015). كما ستُظهر الدراسة كيف تتداخل هذه العوامل في بيئة اجتماعية

يعيش فيها كثير من الأسر تحت ضغط الحاجة اليومية، مما يجعل الطفل يُنظر إليه كمصدر دعم اقتصادي للأسرة بدل أن يُعتبر مستقبلاً للأمة (الحكيمي، 2017). هذا الفهم العميق سيساعد الباحثين وصنّاع القرار على وضع حلول أكثر دقة وملاءمة للواقع البنغلاديشي.

تحديد نقاط الضعف في السياسات الحالية

من بين النتائج المهمة المتوقعة أيضًا، الكشف عن أوجه القصور في السياسات الحكومية والتشريعات المتعلقة بحماية الطفل. فالكثير من القوانين وُضعت بصورة جيدة على الورق، لكنها تفتقر إلى التنفيذ الفعلي على أرض الواقع بسبب ضعف الرقابة أو قلة الموارد أو غياب التنسيق بين الجهات المختصة (الشمري، 2019). كما ستساعد الدراسة في تحليل مدى التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتوضيح الفجوات الموجودة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي. ومن خلال ذلك يمكن تحديد الثغرات التي تحتاج إلى إصلاح أو تطوير بما يتناسب مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في بنغلاديش.

تقديم رؤية عملية للحد من عمالة الأطفال عبر حلول تربوية و اقتصادية وتشريعية

تسعى هذه الدراسة إلى طرح رؤية واقعية وشاملة للحد من عمالة الأطفال، تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

- **المحور التربوي:** تحسين جودة التعليم وتوفير مدارس ميسّرة للأطفال من الأسر الفقيرة، مع تقديم حوافز تشجع على الاستمرار في الدراسة (الجوهري، 2012).
- **المحور الاقتصادي:** دعم الأسر ذات الدخل المحدود ببرامج مساعدة مالية ومشروعات صغيرة تقلل من اعتمادها على عمل الأطفال (الخطيب، 2018).
- **المحور التشريعي:** تفعيل القوانين الخاصة بحماية الطفل وتشديد العقوبات على من يستغلهم في الأعمال الشاقة أو الخطيرة، مع تعزيز آليات الرقابة والمتابعة (الزيود، 2015).

تاسعاً: أسباب عمالة الأطفال في بنغلاديش

أولاً: الأسباب الاقتصادية

يُعتبر الفقر السبب الرئيسي وراء عمالة الأطفال، إذ تضطر الأسر ذات الدخل المحدود إلى إرسال أطفالها للعمل من أجل زيادة دخل الأسرة (الخطيب، 2018). وأفاد تقرير اليونيسف لعام 2013 أن حوالي 43.3% من سكان بنغلاديش يعيشون تحت خط الفقر الدولي، مما يعكس شدة الضغوط الاقتصادية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل (الحكيمي، 2017).

ثانياً: الأسباب الاجتماعية والأسرية

تسهم التقاليد الثقافية والممارسات الاجتماعية، التي تقبل بعمل الأطفال خاصة في المناطق الريفية، في استمرار هذه الظاهرة (الجوهري، 2012). كما أن ضعف الوعي الأسري بأهمية التعليم وحماية الطفل يزيد من اعتماد الأسر على عمل الأطفال.

ثالثاً: العوامل التعليمية والتربوية

نقص الوصول إلى التعليم الجيد والمجاني، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بالدراسة، يدفع العديد من الأطفال إلى ترك المدرسة والانخراط في العمل، مما يعزز دائرة الفقر والاستغلال (الزيود، 2015).

مجالات عمالة الأطفال في بنغلاديش

1. **العمل في القطاع الزراعي:**

يشارك العديد من الأطفال في الأعمال الزراعية، مثل زراعة المحاصيل وحصادها، خاصة في المناطق الريفية، حيث يُنظر إلى عمل الأطفال كجزء من دعم الأسرة اقتصاديًا (الخطيب، 2018).

2. **العمل في قطاع البناء:**

يُوظَّف الأطفال في مواقع البناء للقيام بأعمال يدوية شاقة، مما يعرضهم لمخاطر صحية وجسدية (الحكيمي، 2017).

3. **العمل في القطاع الصناعي:**

يعمل الأطفال في مصانع النسيج والملابس، حيث يقومون بمهام تتطلب مهارات يدوية دقيقة. وأشارت دراسة إلى أن آلاف الأطفال في دكا يعملون في المتوسط 64 ساعة أسبوعيًا في هذه المصانع (الشمري، 2019).

4. **العمل في قطاع الخدمات**

يُوظَّف الأطفال كعمال نظافة، نُدُل، أو في وظائف خدمية أخرى في المدن الكبرى، وهو عمل غالبًا منخفض الأجر وغير آمن (الجوهري، 2012).

5. **العمل في النجارة والحدادة**

يشارك بعض الأطفال في ورش النجارة والحدادة، حيث يتعرضون لأدوات ومعدات خطرة دون تدريب كافٍ، مما يعرّضهم لحوادث وإصابات جسدية (الزيود، 2015).

الحلول المقترحة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال

1. **تحسين الأوضاع الاقتصادية:**

تنفيذ برامج تنموية تهدف إلى تقليل الفقر وتوفير فرص عمل لائقة للبالغين، مما يقلل من اعتماد الأسر على دخل الأطفال (الخطيب، 2018).

2. **تعزيز الوصول إلى التعليم:**

توفير تعليم مجاني وإلزامي عالي الجودة، مع تقديم حوافز للأسر لإبقاء أطفالها في المدارس، لضمان تواصلهم التعليمي وتجنب دخولهم سوق العمل المبكر (الحكيمي، 2017).

3. **تطبيق القوانين بصرامة:** تفعيل وتطبيق القوانين التي تحظر عمالة الأطفال، مع معاقبة المخالفين لضمان الالتزام والامتثال (الشمري، 2019).

4. **التوعية المجتمعية:** تنظيم حملات توعية لتغيير المفاهيم الاجتماعية التي تقبل بعمل الأطفال، وتسليط الضوء على أهمية التعليم وحقوق الطفل (الجوهري، 2012).

الخاتمة:

عمالة الأطفال في بنغلاديش من أخطر التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع البنغلاديشي في الوقت الحاضر، إذ تمسّ جوهر التنمية البشرية وحقوق الإنسان. فقد أظهرت الدراسة أنّ هذه الظاهرة ليست مجرد نتيجة لظروف الفقر فحسب، بل هي حصيلة تفاعلٍ معقّد بين عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وقانونية متشابكة. فالفقر، وضعف الوعي الأسري، والتسرّب المدرسي، وسوء تطبيق القوانين، كلها عوامل تسهم في استمرار هذه الممارسة التي تُعدّ انتهاكًا لحقوق الطفل الأساسية في التعليم والنمو والحياة الكريمة.

كما بيّنت نتائج البحث أنّ آثار عمالة الأطفال تتجاوز الأفراد لتنعكس سلبًا على المجتمع بأسره، من خلال تكريس دوائر الفقر والجهل، وتقليص فرص التنمية المستدامة، وإضعاف الكفاءات البشرية المستقبلية. فالطفل الذي يُستغلّ في سنٍّ مبكرة يفقد فرصته في التعليم، ويُحرَم من إمكانات التطور الفكري والجسدي، مما ينعكس على إنتاجيته في المستقبل وعلى مستوى رفاه المجتمع بأكمله.

ومن هذا المنطلق، أكّد البحث ضرورة تبنّي سياسات وطنية شاملة للحدّ من الظاهرة، تجمع بين الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. وتشمل هذه السياسات دعم الأسر الفقيرة، وتوفير التعليم المجاني والإلزامي، وتفعيل القوانين الرادعة لتشغيل الأطفال، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الطفل وخطورة استغلاله. كما أوصى البحث بتعزيز التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لإيجاد برامج واقعية ومستدامة تُمكّن الأطفال من العودة إلى مقاعد الدراسة وتحقيق مستقبل أفضل.

وخلاصة القول، إن القضاء على عمالة الأطفال في بنغلاديش لا يتحقق بقرارات آنية أو تشريعات منفصلة، بل يتطلّب رؤية استراتيجية شاملة تتكامل فيها الجهود الوطنية والدولية لضمان حق كل طفل في التعليم، والحماية، والعيش بكرامة في مجتمعٍ يسوده العدل والمساواة.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج حول واقع عمالة الأطفال في بنغلاديش، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، التي تُسهم في الحد من هذه الظاهرة وتحقيق حماية حقيقية للأطفال:

1. **تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة** :ينبغي للحكومة توسيع نطاق الدعم المادي والغذائي للأسر محدودة الدخل، بما يخفف من اعتمادها على دخل الأطفال ويساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية دون اللجوء إلى تشغيل أبنائها.
2. **تحسين جودة التعليم وتوفيره مجانًا** :يجب جعل التعليم الابتدائي والثانوي إلزاميًا ومجانيًا في جميع المناطق، مع توفير بيئة تعليمية جاذبة وآمنة تضمن بقاء الأطفال في المدارس وتقليل معدلات التسرب الدراسي.
3. **تطبيق القوانين بصرامة ومتابعة تنفيذها** :من الضروري تفعيل القوانين الوطنية التي تحظر تشغيل الأطفال، وتشديد العقوبات على المخالفين، مع إنشاء آليات رقابية ميدانية لرصد الانتهاكات في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.
4. **إطلاق حملات توعية وطنية** :ينبغي تنفيذ حملات إعلامية وتربوية واسعة لرفع مستوى الوعي المجتمعي حول مخاطر عمالة الأطفال وأثرها على مستقبلهم، وإبراز أهمية التعليم في بناء مجتمع مزدهر.
5. **تعزيز التعاون الدولي والمؤسسي** :يتطلب القضاء على الظاهرة تنسيق الجهود بين الحكومة البنغلاديشية، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، لتبادل الخبرات وتنفيذ مشاريع مشتركة تُعيد دمج الأطفال العاملين في المجتمع والتعليم.

قائمة المراجع والمصادر:

أبو رمان، محمود. (2019). عمالة الأطفال وأثرها في التنمية الاجتماعية. عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

أبو عوض، سامي. (2021). الحقوق الاجتماعية للأطفال في ضوء التشريعات الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي.

الزعبي، عدنان. (2017). التنمية البشرية ومشكلات المجتمع المعاصر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أبو الريش، محمد .(2016) .عمالة الأطفال: الأسباب والآثار والحلول .القاهرة: دار الفكر العربي.

الدليمي، فاضل .(2014) .حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي .عمّان: دار وائل للنشر.

خلف، عبد الحميد .(2012) .الطفولة والتنمية الاجتماعية في العالم العربي .بيروت: المركز العربي للتعليم والتنمية.

سلامة، محمود .(2018) .الفقر والتنمية البشرية في المجتمعات العربية .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مرسي، حسن .(2015) .علم الاجتماع الأسري وقضايا الطفل .الرياض: مكتبة الرشد.

الكبيسي، عبد الرحمن .(2011) .قضايا اجتماعية معاصرة .بيروت: دار الكتاب الجامعي.

عبد العزيز، ناصر .(2017) .التنمية المستدامة والتحديات الاجتماعية .القاهرة: دار المجتمع العربي.

أبو الريش، محمد .(2016) .عمالة الأطفال: الأسباب والآثار والحلول .القاهرة: دار الفكر العربي.

الدليمي، فاضل .(2014) .حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي .عمّان: دار وائل للنشر.

خلف، عبد الحميد .(2012) .الطفولة والتنمية الاجتماعية في العالم العربي .بيروت: المركز العربي للتعليم والتنمية.

سلامة، محمود .(2018) .الفقر والتنمية البشرية في المجتمعات العربية .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مرسي، حسن .(2015) .علم الاجتماع الأسري وقضايا الطفل .الرياض: مكتبة الرشد.

أبو الريش، محمد .(2016) .عمالة الأطفال: الأسباب والآثار والحلول .القاهرة: دار الفكر العربي.

الدليمي، فاضل .(2014) .حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي .عمّان: دار وائل للنشر.

خلف، عبد الحميد .(2012) .الطفولة والتنمية الاجتماعية في العالم العربي .بيروت: المركز العربي للتعليم والتنمية.

سلامة، محمود .(2018) .الفقر والتنمية البشرية في المجتمعات العربية .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مرسي، حسن .(2015) .علم الاجتماع الأسري وقضايا الطفل .الرياض: مكتبة الرشد.

عبد العزيز، ناصر .(2017) .التنمية المستدامة والتحديات الاجتماعية .القاهرة: دار المجتمع العربي.

الأنصاري، محمود عبد الله .(2005) .قضايا الطفولة والعمل المبكر .بيروت: دار الفكر العربي.

عباس، منال محمد .(2011) .عمالة الأطفال: الأبعاد الاجتماعية والقانونية .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبد الفتاح، أماني .(2001) .عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية .القاهرة: عالم الكتب.

الجوهري، أحمد .(2012) .علم الاجتماع العائلي .القاهرة: دار المعرفة.

الحكيمي، عبد الرحمن .(2017) .الأطفال والعمل والتعليم في المجتمعات العربية .بيروت: مركز دراسات الطفولة.

الخطيب، محمد .(2018) .ظاهرة عمالة الأطفال: الأسباب والآثار .عمّان: دار الثقافة.

الزيود، سامي .(2015) .الفقر والحرمان في المجتمعات النامية .عمّان: دار المسيرة.

الشمري، خالد .(2019) .القوانين العُمالية وحماية الطفل .الرياض: مكتبة القانون العربي.

الجوهري، أحمد .(2012) .علم الاجتماع العائلي .القاهرة: دار المعرفة.

الحكيمي، عبد الرحمن .(2017) .الأطفال والعمل والتعليم في المجتمعات العربية .بيروت: مركز دراسات الطفولة.

الخطيب، محمد .(2018) .ظاهرة عمالة الأطفال: الأسباب والآثار .عمّان: دار الثقافة.

الزيود، سامي .(2015) .الفقر والحرمان في المجتمعات النامية .عمّان: دار المسيرة.

الشمري، خالد .(2019) .القوانين العُمالية وحماية الطفل .الرياض: مكتبة القانون العربي.

الجوهري، أحمد .(2012) .علم الاجتماع العائلي .القاهرة: دار المعرفة.

الحكيمي، عبد الرحمن .(2017) .الأطفال والعمل والتعليم في المجتمعات العربية .بيروت: مركز دراسات الطفولة.

الخطيب، محمد .(2018) .ظاهرة عمالة الأطفال: الأسباب والآثار والحلول .عمّان: دار الثقافة.

الزيود، سامي .(2015) .الفقر والحرمان في المجتمعات النامية .عمّان: دار المسيرة.

الشمري، خالد .(2019) .القوانين العُمالية وحماية الطفل .الرياض: مكتبة القانون العربي.

الجوهري، أحمد .(2012) .علم الاجتماع العائلي .القاهرة: دار المعرفة.

الحكيمي، عبد الرحمن .(2017) .الأطفال والعمل والتعليم في المجتمعات العربية .بيروت: مركز دراسات الطفولة.

الخطيب، محمد .(2018) .ظاهرة عمالة الأطفال: الأسباب والآثار والحلول .عمّان: دار الثقافة.

الزيود، سامي .(2015) .الفقر والحرمان في المجتمعات النامية .عمّان: دار المسيرة.- الشمري، خالد . .(2019)القوانين العُمالية وحماية الطفل .الرياض: مكتبة القانون العربي.